

وذلك نتيجة للتعارض بين مقررات تلك النظم ومطالب السياق الكلامي.

أحصى المؤلف من هذه الظواهر السياقية ثلاث عشرة ظاهرة هي :

التأليف والوقف والمناسبة و(الإعلال والإبدال) والإدغام والتخلص والحذف والإسكان والكمية والإشباع والإضعاف والنبر والتنغيم.

ومعظمها ظواهر معروفة تناولها بالدراسة في أماكن متفرقة من مباحث الأصوات والصرف والنحو، ولكن المؤلف - فضلاً عما تناوله من ظواهر لم يعرفها القدماء كالنبر والتنغيم - انتهى إلى تصور جديد بشأنها، لقد حاول - انطلاقاً من فكرة النظام التي أقام عليها بحثه لمختلف جوانب العربية - أن يجد لتلك الظواهر تفسيراً ينتظمها جميعاً، وبذلك تصبح - رغم أنها خروج عن النظام - محكومة بقانون أو نظام، وهو وإن كان نظاماً فرعياً - إلا أنه يؤيد النظام الأصلي ولا يطعن فيه^(١).

فما هي أسباب الخروج على النظام إذن، أو ما هي أسباب حدوث تلك (الظواهر السياقية) أرجع المؤلف ذلك في جملة إلى أسباب ثلاثة: الثقل في النطق، وجود احتمال اللبس، والخروج على الذوق العربي اللغوي، وربط هذه الثلاثة بوجود أمرين متناقضين: توالي الأضداد، وتوالي الأمثال، اللذين لا يرتضيها - في رأيه - ذوق العربية الفصحى، لأن «النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعاً فيها يحرصان على التخالف ويكرهان التناظر والتماثل».

فإذا ما أدى تطبيق مقررات أحد أنظمة اللغة إلى «التقاء صوتين أو مبنيين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغي للفصحى» ظهرت على الفور إحدى هذه الظواهر السياقية لتعالج الموقف وتزيل هذا التنافى، ولو تم ذلك عن طريق إجراء تعديل جزئي في بعض ما يقضى به هذا النظام الأصلي، بالإضافة إلى هذا ما تضمنت المحاولة فصلاً قيمياً عن

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٢.